

الرسالة الختامية - 18 يناير 2022

رسالة 2022 السنوية إلى أصحاب المصلحة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة من سائدا أوجيامبو،

الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي للاتفاق العالمي للأمم المتحدة

أعزائي المشاركين في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة:

مع دخولنا العام الثالث لجائحة فيروس كورونا العالمي، لا يسعنا إلا التعرف على عالم العمل المتغير وتأثير ذلك على الأعمال، لنكون على يقين، وعلى المجتمع ككل حيث نواصل المسير في ظل الحقائق المتغيرة لأزمة كوفيد. إلا أننا نواجه هذه التحديات بروح التفاؤل، فنحن نعلم أن هناك فرصة في كل أزمة؛ حيث تكمن الفرصة في تقييم واقعنا العالمي الحالي والبدء في تنفيذ التغييرات التي يجب أن نجريها لتوجيه أنفسنا ومنظمتنا وكوكبنا على مسار أكثر استدامة. في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، نواصل المضي قدماً - ليس فقط رغم التحديات العالمية التي نواجهها، ولكن بسببها. ومما يشجعني أن قائمتنا المتزايدة من الشركات والجهات الراعية والرواد - والتزامهم بالاستدامة ومبادئنا العشرة - تظل أقوى من أي وقت مضى.

قوة الشراكات بين القطاعين العام والخاص:

رأبنا فوائد الشراكات بين القطاعين العام والخاص طيلة مدة هذه الجائحة. لقد كان لهم دوراً فعالاً في توفير معدات الحماية الشخصية والاختبار والإغاثة الإنسانية وإنتاج اللقاحات وتوزيعها. ومع ذلك، لا يزال الإنصاف يمثل تحدياً كبيراً؛ فالقوارق في توزيع اللقاحات بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها صارخاً وبلا ضمير، ولا يمكننا التحرك نحو عالم ما بعد كوفيد إذا لم نفعل ذلك مجتمعين، مع الوصول الكامل للقاح والإنصاف. استناداً إلى قيم الأمم المتحدة ومبادئنا العشرة، الاتفاق العالمي في وضع فريد لدعم التعافي على نطاق واسع والعمل في شراكة مع الأعمال في كل مجتمع وبلد. وعلى سبيل المثال، تهدف استراتيجياتنا الجديدة في إفريقيا والصين إلى إطلاق العنان لإمكانات أكبر سوق نمو في العالم والتأثير العالمي للاقتصاد الصيني.

النهوض بأهداف التنمية المستدامة:

إن الاستفادة من قوة القطاع الخاص للمشاركة في المسؤولية وتعزيز أهداف التنمية المستدامة (SDGs) هو من صميم عملنا؛ حيث تؤدي الشركات الكبيرة والصغيرة دوراً رئيسياً في تسريع التدابير الطموحة التي نحتاجها لتأمين مستقبل يمكن للناس والكوكب فيه الازدهار. كما هو موضح في إستراتيجيتنا 2021-2023، فإننا نطمح في تسريع نطاق التأثير الجماعي العالمي للأعمال وتوسيعه من خلال التمسك بالمبادئ العشرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذا الغرض، نركز جهودنا على حل أكثر التحديات إلحاحاً في العالم من خلال مجالات التركيز السبعة حيث يكون للشركات أثراً كبيراً على النتائج: مكافحة الفساد وتغير المناخ وحقوق الإنسان والعمالة والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين وتكامل أهداف التنمية المستدامة وحوكمة التحول.

خلق فرص تعاون جديدة:

أيضاً كانت شركائنا المساهمة في رحلة الاستدامة الخاصة بهم، فإن فرص المشاركة الجديدة لدينا ستساعدهم على الاتصال والتعلم والقيادة والتواصل ونقلهم بوتيرة أسرع في إظهار التقدم المحرز في استدامة الشركة. ستتمثل هذه الحافطة البرنامجية الجديدة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة من خلال نموذج تعاون بسيط أحادي يمنح جميع المشاركين في الأعمال إمكانية الوصول إلى النطاق الكامل لبرامجنا، بما في ذلك الأكاديمية. لن يلحظ أغلب المشاركين أي تغييراً كبيراً في مستوى مساهماتهم المالية. ومع ذلك، فإن الشركات الكبيرة جداً التي تزيد إيراداتها السنوية عن 10 مليارات دولار أمريكي ستحصل أيضاً على قيمة معززة وفرص مشاركة أقوى عبر بلدان العمليات وسلاسل القيمة الخاصة بها، كما ستساعدنا المساهمات المالية المنقحة التي ستصبح فعالة للمشاركين في الأعمال الحاليين فقط في عام 2023 على أداء مهمتنا وتمكننا مما يلي:

- شبكات محلية ومراكز إقليمية قوية لزيادة التأثير على المستوى الوطني.

- برامج جديدة ومحسنة مدعومة ببنية تحتية رقمية قوية.
- زيادة الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة التي ستساعدنا على العمل مع سلاسل القيمة للشركات متعددة الجنسيات والعديد من الشركات الوطنية والمحلية.

بالنظر إلى المستقبل، نعلم أن مؤسستنا سليمة؛ فليست القضايا هي التي تقف بيننا وبين كوكب مستدام، إنها خفة الحركة، حيث يجب أن نتصرف على نطاق واسع وبوتيرة لم نجريها من قبل. وأنا على ثقة بأن الاتفاق العالمي هو الأنسب لتحفيز القطاع الخاص على فعل الصواب. ونحن في رأيي، في الطليعة - ليس فقط من حيث العدد المتزايد بإطراد من الشركات المشاركة الملزمة بالاستدامة، ولكن أيضًا في تشكيل نوع العلاقة التي تعزز التواصل ثنائي الاتجاه. فنحن لا نوجه الشركات المشاركة لدينا فحسب؛ بل نستمع إليهم وندعمهم. ولحسن الحظ، يتزايد الاعتراف فيما بين المستثمرين والحكومات بوجود فرص هائلة للشركات لأداء دورًا حاسمًا في الانتقال إلى مستقبل مستدام وآمن للمناخ. كما يؤدي القطاع الخاص دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل مستقبل تمويل الشركات والاستثمار بوصفه محفزًا للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وخفض انبعاثات الكربون إلى النصف بحلول عام 2050.

التواصل حول التقدم المحرز:

في محاولة لإضافة قيمة وتبسيط تقارير الاستدامة لجميع الشركات المشاركة، يسر الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الإعلان عن إطلاق منصة التواصل على التقدم المحسنة في عام 2023. سيساعد التواصل على التقدم (COP) الجديد الشركات على تحديد الأهداف وتتبع تقدم الاستدامة والتحقق من مشروع الأعمال في موائمة ممارساتهم التجارية مع المبادئ العشرة وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا العام، ندعو 500 شركة مشاركة للانضمام إلى برنامج المتبني المبكر، مما يتيح لهم الوصول المبكر إلى النظام الأساسي والأدوات والموارد لدعم انتقالهم. سواء كان ذلك يعني إعادة تنظيم الاستثمارات مع أهداف التنمية المستدامة أو معالجة التكيف مع المناخ أو توسيع الجهود لمعالجة فجوات العدالة الاجتماعية، وأنا واثقة بأنه، بالعمل سويًا، لن نقدر على إثبات مستقبل الكوكب فحسب، بل سنعزز مرونة الأعمال لعقود قادمة. نشكركم على مشاركتكم المستمرة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ودعمكم القوي. لنستمر في المضي قدمًا معًا متحدون في العمل نحو عالم أفضل.

مع خالص التقدير،

ساندا أوجيامبو
الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي للاتفاق العالمي للأمم المتحدة